سألوا: من أين نبدأ.. وما محاور العمل الوطنى للبناء الذى يعظم ولا يبدد؟

رجال الأعمال والاقتصاد يطالبون الرئيس القادم بإنقاذ مصر من خلال رؤية تجمع ولا تفرق

تتابع الرؤى والأفكار لإنقاذ مصر خلال المرحلة المقبلة، ويطرح رجال الأعمال والاقتصاد بعضها على الرئيس المنتخب، خاصة للملف الاقتصادى «المنهار» وفقا لرأى رجال الصناعة والاقتصاد والذين أشاروا إلى أن الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية والإنتاجية التى تعول عليها الدولة فى إدارة المنظومة الاقتصادية والتى يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالاضافة للأهداف الاستراتيجية المطروحة، مضيفين أنه من الضرورى أن تستكمل الصناعات المصرية قدرتها التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الصاعدة التى اهتزت بسبب أحداث 2011 وما تلاها باعتبار أن فى تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية نتائج وخيمة، مطالبين بضرورة الخروج أولاً من عنق الزجاجة، ثم المرور إلى التنمية والإصلاح، مضيفين انه من الضرورى تدخل الدولة لتوفير مناخ وبيئة الأعمال، وضبط السوق، وتوزيع الدعم على من يستحق، مع تضافر منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص فى منظومة التنمية.. وفى السطور التالية تفاصيل التحقيق.

نادر رياض

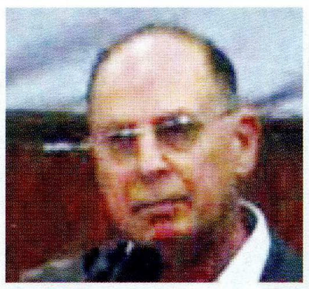
أحمد جنيدى

عبدالمعطى لطفى

بداية يقول الدكتور المهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى نحن نقف على أعتاب الجمهورية الخامسة ونستشرف آفاق مستقبل أفضل يجمع الايجابيات ويعظمها ويتجنب السلبيات ويحيدها، ولنا أن نرنو عما قريب لمصر لنرى أنفسنا وقد أصبحنا مقبلين على استعادة ملامح الدولة العصرية ذات السيادة كما نرجوها والتى تملك القدرة على إدارة شئونها بكفاءة واقتدار لمصلحة الشعب وتأمين مستقبله. ويتابع رياض قوله بأنه من المفيد أن نسلط الضوء على بعض معالم الأولويات المتقدمة من احتياجات المرحلة المقبلة ويستدرك قائلا: إن السؤال الذى يطرح نفسه مجدداً هو من أين نبدأ؟.. وما هى محاور العمل الوطنى للبناء الذى يجمع ولا يفرق، ويعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل ايجابية؟

القاطرة الاقتصادية

ويوضح رياض: «إذا أمعنا النظر فى مصلحة الوطن وترتيب الأولويات لعودة مصر إلى ما كانت عليه من مكانة رفيعة وتخطى ذلك لآفاق الطموحات والأهداف والتى تتمشى مع المقومات المادية والبشرية التى تملكها مصر وهى كثيرة، فانه لا خلاف على أن الاقتصاد القوى هو أحد أهم المقومات التى تقوم عليها الدولة الحديثة. ويضيف رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى أنه ليس ثمة خلاف حول أن الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية الإنتاجية التى تعول عليها الدولة فى إدارة المنظومة الاقتصادية والتى يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالاضافة للأهداف الاستراتيجية الأخرى مثل توفير المنتجات والسلع التى يحتاجها السوق المحلى مع الحفاظ على التوجه التصديرى وتنميته بغرض تحسين ميزان التبادل التجارى مع دول العالم دون إغفال لدورها الوطنى كأحد أهم موارد الخزانة العامة لما تؤديه من ضرائب وجمارك ورسوم.

وينوه الدكتور رياض إلى أن الأمر ليس بخاف من أن الصناعة المصرية قد تعرضت شأنها شأن قطاعات أخرى إنتاجية فى الدولة لهزات اقتصادية تأثراً بالأحداث التى مرت بها البلاد فى الآونة الأخيرة إلا أنها آخذة فى التعافى إلماماً منها بدورها الوطنى الذى يجب أن تؤديه فى مواجهة الأزمات والأوقات العصيبة . ويطالب رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى بضرورى أن تستكمل الصناعات المصرية قدرتها التنافسية فى أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الصاعدة التى اهتزت بسبب أحداث 2011 وما تلاها باعتبار أن فى تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية نتائج وخيمة.

تقارب

أما الخبير الأقتصادى أحمد الجنيدى، فيشير الى ان المرشحين عبد الفتاح السيسى وحمدين صباحى يعكسان تقاربا كبيرا فى برنامجهما، ولكن المجال الإقتصادى المصرى أمامه مرحلتان : الأولى الخروج من عنق الزجاجة، ثم المرور إلى التنمية والإصلاح، وإذا تجاهلنا المرحلة الأولى بوضع سياسات عاجلة للخروج من عنق الزجاجة فلن نستطيع تحقيق أى تقدم فى مسيرة التنمية. والسؤال هل نستطيع الخروج من عنق الزجاجة حتى نحقق هذه التنمية.. من وجهة نظرى إننا لا نستطيع الخروج من عنق الزجاجة، وفقاً لبرنامج «صباحى» أما برنامج «السيسى» فإنه سيحقق الخروج من عنق الزجاجة لأنه لا يعتمد على المشروعات القومية أى هناك وضوح ودعم واضح للسيسى من الدول العربية لخروج مصر من عنق الزجاجة، لذلك فإن برنامج السيسى يعتبر أكثر واقعية لأنه لن يكلف البلاد أى موارد، أو أموال غير عادية.ت

ويشير الجنيدى إلى إن الخروج من عنق الزجاجة سيتحقق بوضع خطة عاجلة داخلية تركز على الاولويات، اضافة الى الدعم العربى، والقطاع الخاص المصرى، وهى ثلاثة اضلاع اساسية لإحداث التنمية بسرعة.

الضرائب التصاعدية

وأضاف الجنيدى فيما يتعلق بفرض ضرائب جديدة على الأغنياء، بان مصرلاتخترع او تقرر بدعة وإذا نظرنا إلى ألمانيا فسنجد إجمالى الضرائب فيها يصل إلى 60 ٪ على أى مستثمر فى ألمانيا ويقول «أنا فخور إننى من مستثمرى ألمانيا»، والضرائب التصاعدية ليست إختراعا، بالتالى قضية الضرائب لا مفر منها، إلى جانب قضايا اخرى مثل إعادة توزيع الدعم. ولنأخذ تجربة توزيع الخبز ببورسعيد مثالاً لذلك، فقد وفرنا 40 ٪ من الخبز فى محافظة واحدة، فما بالك بتوفيره على مستوى الجمهورية، وما بالك لو طبق ذلك على السولار، والبنزين، وباقى المحروقات، ويتساءل:كيف ندعم البنزين للأغنياء، والفقراء لا يحصلون على أى دعم؟ وهل يجوز لأسرة واحدة لديها عدد من السيارات الفارهة، وتحصل أسبوعياً على أكثر من 1000لتر بنزين بسعر مدعم، ومحدودو الدخل لا يحصلون على الدعم المستحق.

تدخل الحكومة

وبالنسبة لقضية ارتفاع الأسعار فالمفروض أن تدخل الحكومة منافسة فى السلع بالسعر الأقل فلدى الحكومة أكثر من 25 ألف مركز توزيع «الجمعيات الإستهلاكية» والحكومة تقوم بإستيراد السلع وبيعها بالسوق بسعر أقل، فإذا استوردت الحكومة عجولا وقامت ببيعها بأقل من السوق «أى القطاع الخاص» وحققت ربحا مناسبا، ووفرت فرص عمل، وفسينضبط السوق، وتستطيع الدولة توفيرالسلعة بسعر أقل، من خلال تجارب سابقة.

ويشدد على ضرورة تشجيع أى مشروع منضبط يخدم الشعب، سواء كان من رجال أعمال، أو فى اطار سوق حرالكلمة فيه للمنافسة الحقيقية. وجدد تاكيده على ان من لا يرى ان مصر فى «ورطة» شديدة فهو أعمى وإذا أراد الرئيس الجديد «المنتخب» إن يخرج مصر من هذه العثرة، فعليه أن يتخذ الأسلوب الناجع الذى يراه، من أجل ان تقف الدولة بكامل قوتها، لأنها إذا وقعت فسنقع جميعا وستقع معنا دول وشعوب كثيرة أخرة.

الباعة الجائلون

وفيما يتعلق بقضية الباعة الجائلين، فان الحكومة تعتبر السبب فيها بالدرجة الأولى فالمسألة تحتاج إلى عملية تنظيمة، بأن توفر الكومة لهم مكانا، يدفعون ضرائبه ويمارسون نشاطهم وفقا للقانون، والسؤال كيف نطبق ذلك.. المفروض أن يكون لدينا قانون ينظم هذه المسألة، ولا يتم إتخاذ إسلوب «الطبطبة» ونتركهم فى أماكن هامة، والسؤال إذا إردنا الحصول على سلعة بسعر منخفض، لابد أن نجدها فى أسواق مجمعة، والمطلوب توفير سلطة تنفيذة لذلك، وهناك قضايا أخرى مشابهه مثل المرور، التوك تك، الذى يسير عكس الإتجاه ويسبب فوضى بالشارع، وكلها قضايا يجب الضرب عليها بيد من حديد.

منظمات المجتمع المدنى

وفيما يتعلق بدور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى فى مسألة إنقاذ الأقتصاد والحفاظ على المستهلك، يوضح الخبير الأقتصادى أحمد الجنيدى انه يجب إصدار القوانين والتشريعات، وللجمعيات الأهلية دور هام فيجب أن تساعد فى خلق بيئة تشريعية للاقتصاد، ولابد من إزالة كافة أنواع الفساد فى البيئة التشريعية، ويجب اصدار التشريعات وتطبيقها على الجميع ولا يتم إستثناء أحد من تلك القوانين.

إنجازات سريعة

ومن جانبه، يضيف المهندس عبد المعطى لطفى ـ الأمين العام لاتحاد الجمعيات الاقتصادية، وعضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى 6 أكتوبر ـ انه من الضرورة أن تتدخل الدولة فى ضبط السوق والأسعار، وعليها أيضاً أن توفر بيئة ومناخ أعمال جيد وتوفر المرافق للمشروعات، والشيء الوحيد الذى تقوم به الدولة هوتسيير بيئة العمل، أما المشروعات فهى متروكة للقطاع الخاص.. البنية التحتية هى دور الدولة وهام جداً ومكلف جداً، وبناء عليه إذا طلب من المستثمر أى شيء سيلبى فوراً من أجل الحفاظ على إستثماراته، وهذا الموضوع يحتاج إلى سنوات وليس إلى عامين كما قال السيسى ولكنه مطالب بعمل إنجازات سريعة حتى تهدأ الناس، فإذا لم يهدأ الناس لن تكون هناك تنمية، وفيما يتعلق بفرض الضرائب على الأغنياء، فالكارثة ليست فى فرض ضرائب على الثورة، فضريبة الـ 5 ٪ ضرورة، وعلى الجميع الالتزام بها فنحن فى مرحلة هامة ولابد للجميع أن يشاركوا فيها، والقرار الخاص الـ5٪ هام جداً، ولا يجوز التحدث فى مسألة الـ5٪ ويجب أن تعى الحكومة عدم فقد ثقة المستثمر ورجال الأعمال، لانه إذا فقدت ثقة المستثمر فلن يكون هناك تنمية.

ويشير عبد المعطى إلى أنه كمسؤول فى إتحاد الجمعيات الأقتصادية فلديه رؤية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيتم طرحها للمسؤول الجديد وهى إننا سنوضح للمسؤولين الجدد والوزراء إننا محتاجين لتهيئة بيئة ومناخ الأعمال للمشروعات التى سيتم إنشائها، والمشروع لابد أن يعمل كما قالت مارجريت تاتشر دعهم يعملول، ولابد من توفير تمويل وبنية تحتية، وأراضى مرفقة، ولا يتحمل مبالغ كبيرة، المهم أن تبدأ الخطوة الأولى ثم بعد ذلك يدخل المشروع فى مرحلة الرسميات، لابد أن يأخذ بيدك على بداية الطريق، ويحصل ما يتم تطبيقة، وهذا يتطلب أمور معينى من الحكومة:

القانون والحوافز

ويطالب الأمين العام للإتحاد العام للجمعيات الاقتصادية بتطبيق وتنفيذ مواد القانون رقم 1، و141 الخاص بالمشروعات الصغيرة، ولابد أن يمنح القانون الحوافز اللازمة للمشروعات لأنها انتزعت منه، ولم ينفذ أى حافز مثل توفير الأراضى للمشروعات الصغيرة، والقانون يفرض على المؤسسات الحكومية والعامة شراء 10٪ من منتجات المشروعات الصغيرة، وهذا لا يتم، وهذه الحوافز موجودة ولا تطبق، إلى جانب عدم تحميل رسوم أو شغل أكثر من 40٪ ثم بعد ذلك يتم التحصيل منه الضرائب بعد نجاحه فى المشروع.

■ فتحى السايح ■

• نادر رياض: الصناعات المصرية هى قاطرة الاقتصاد وننتظر تدخل الدولة لتوفير بيئة أعمال ملائمة وضبط السوق

• أحمد الجنيدى: أمامنا مرحلتان للخروج من عنق الزجاجة.. ثم المرور إلى التنمية والإصلاح

• عبد المعطى لطفى: فرض ضرائب جديدة على الأغنياء ليست بدعة.. فالضرائب عليهم فى المانيا تصل إلى 60٪